

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة من وفد الولايات المتحدة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

يهدي وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح تحياته إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح مايكل مولر ويشرفه أن يحيل إلى الأمانة الموضوع المرفق:

مذكرة مقدمة من الولايات المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح: البيان الصحفي المشترك الصادر عن الممثلين الدائمين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا لدى الأمم المتحدة عقب اعتماد معاهدة لحظر الأسلحة النووية

وسيكون وفد الولايات المتحدة ممثلاً للحصول على مساعدة الأمانة في إصدار هذا التقرير وتعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

ويعتزم وفد الولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح هذه الفرصة ليجدد إعرابه للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح مايكل مولر عن أسى آيات تقديره.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-16079(A)



* 1 7 1 6 0 7 9 *

بيان صحفي مشترك للممثلين الدائمين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا لدى الأمم المتحدة عقب اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية

للمنشر الفوري

إن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تشارك في التفاوض على المعاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية. ونحن لا ننوي التوقيع أو التصديق عليها أو الانضمام إليها في أي وقت. وبالتالي، لن يكون هناك تغيير في الالتزامات القانونية المترتبة على بلداننا فيما يتعلق بالأسلحة النووية. فنحن، على سبيل المثال، لن نقبل أي ادعاء بأن هذه المعاهدة بأي حال من الأحوال تعبر عن القانون الدولي العرفي أو تسهم في تطويره. وأهم من ذلك أن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، وجميع الدول الأخرى التي تعتمد على الردع النووي تقريباً لم تشارك أيضاً في المفاوضات.

ومن الواضح أن هذه المبادرة تتجاهل واقع البيئة الأمنية الدولية. فالانضمام إلى معاهدة الحظر يتعارض مع سياسة الردع النووي، التي كانت ضرورية للحفاظ على السلام في أوروبا وشمال آسيا لأكثر من ٧٠ عاماً. وفرض حظر مزعوم على الأسلحة النووية لا يعالج الشواغل الأمنية التي لا تزال تجعل الردع النووي ضرورياً لا يمكن أن يفضي إلى القضاء على سلاح نووي واحد، ولن يعزز أمن أي بلد، ولا السلام والأمن الدوليين. وسيحقق العكس تماماً بإيجاد مزيد من الانقسامات في الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى أن يظل متحداً في مواجهة التهديدات المتزايدة، بما في ذلك الناجمة عن جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجارية لتحقيق الانتشار. وهذه المعاهدة لا توفر أي حل للتهديد الخطير الذي يشكله البرنامج النووي لكوريا الشمالية، كما أنها لا تعالج التحديات الأمنية الأخرى التي تجعل الردع النووي ضرورياً. وتنطوي معاهدة الحظر أيضاً على خطر تقويض هيكل الأمن الدولي الحالي الذي يسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد من جديد في هذا الصدد التزامنا المستمر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما نؤكد من جديد عزمنا على صون ومواصلة تعزيز سلطتها وفعاليتها. فالدعم على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام والكامل يجب أن يتم بطريقة تعزز السلم والأمن الدوليين، والاستقرار الاستراتيجي، استناداً إلى مبدأ الأمن المعزز وغير المنقوص للجميع.

إننا جميعاً نشاطر مسؤولية مشتركة عن حماية وتعزيز نظامنا للأمن الجماعي من أجل زيادة تعزيز السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي.